

الفصل الثالث

الحرب والنمو السكاني

تمهيد

في هذا الفصل يشير المؤلف الى موضوعات في غاية الاهمية في المجتمع، تحتاج الى المزيد من الدراسات العلمية لتغطيته، وموضوع كالذي يتناوله هذا الفصل هام جدا لا بد من تغطيته بشكل أكبر، فعناصر النمو السكاني هي المحددات الرئيسية للنمو السكاني وهي التي تعطي الصورة المستقبلية لحجم السكان من جانب، وحجم الفئات السكانية في المجتمع، كما انها المسؤولة عن التوازن السكاني في الفئات العمرية ونالنوع البشري في المجتمع، تعالوا معي لنقلب الصفحات التي تتناول هذا الموضوع.

المبحث الأول

الحرب وترحيل السكان

مما لا شك فيه أن الظروف السياسية التي شهدتها العراق في العقود الثلاثة الأخيرة، أدت إلى حركات سكانية استثنائية داخلية وخارجية، وتتباين مصادر المعلومات في تقديراتها لحجم واتجاهات هذه الحركات، ولا يمكن رصد وتوثيق حركة السكان وقياس تأثيرها على نمو وتركيب، وتوزيع السكان ما لم تتوفر بيانات التعداد الرسمي المزمع انعقاده في عام 2011، (تم تأجيل التعداد السكاني للعام 2010، إلى العام 2011). لذا إن البيانات المعتمدة في هذا الموضوع ستقتصر على وزارة الهجرة والمهجرين وتقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

النزوح الداخلي

النزوح الداخلي أو ما يسمى في الأدبيات السكانية (الهجرة الداخلية)، يعد النزوح الداخلي سمة سكان العراق خلال السنوات الأخيرة والتي أصبحت مشكلة سكانية نتيجة لتبعاتها ومخلفاتها وأثارها على الخريطة الديموغرافية للمجتمع العراقي التي أصابها الكثير من التعرجات والانسياط بسبب ظاهرة النزوح الداخلي، وإن ما يلفت النظر هو التباين في الأرقام المعبرة عن حجم الظاهرة وتطورها، وتوزيعها الجغرافي، وبحسب لاما أوردته منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقريرها الصادر عام 2007، إن عدد النازحين داخليا في العراق وصل إلى (45029) عائلة، أي نحو (270202) نازح⁽¹⁾، حيث شكلت بغداد وحدها ثلث هذا العدد، وعلى الرغم من أن المعطيات الإحصائية الكمية المتوفرة حول النزوح الداخلي في العراق متناقضة، وغير مبنية على منهجيات علمية موثقة، يمكن الإشارة إلى بعض الإحصائيات أخرى من المنظمات المهمة بالظواهر السكانية وعلى النحو التالي.

الجدول رقم (4)

إحصائيات بعض المنظمات حول النزوح الداخلي في العراق⁽²⁾

المنظمة	عدد الأسر	عدد السكان
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين	37604 عدد الأسر النازحة	1.5 مليون نازح

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، حالة سكان العراق 2010، مكتب صندوق دعم العراق، بغداد، 2011، ص 24.

(2) الجدول من عمل المؤلف .

منظمة المجموعات الطبية الدولية IMC	91013 عائلة مهجرة	وبلغ عدد السكان 546078 نازحا
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI	78349 عائلة نزحت في العراق	470094 نازحا عراقيا

وتشير إحصائيات أخرى إلى أن حوالي (1.5) مليون نسمة نزحوا من ديارهم في العراق خلال عامي 2006_2008، وان اغلبهم يعانون من مشكلات تمثلت بهشاشة الغذاء وان اغلبهم صنفوا من الفئات الهشة في المجتمع نتيجة للظروف القاهرة التي يعيشونها بعد تركهم لمساكنهم والنزوح الى أماكن جديدة، وأشارت الدراسة إلى ان هناك تباين في حركة السكان داخل العراق وإنها تختلف من محافظة إلى أخرى نتيجة للظروف السائدة في تلك المحافظة⁽¹⁾.

لعل ما حدث في العراق في ما مضى كان له الاثر البالغ في الخارطة السكانية في العراق فالنزوح والهجرة غيرت معالم المدن من حيث مايلي:

1. تغير الوضع الأيكولوجي للمدن المستقبلية للنازحين، ومدن الاصل التي كانوا ساكنين فيها، ففي الأولى (المستقبلية) توسعت المدن وظهرت مظاهر ايكولوجية جديدة فيها، أما في الثاني (موطن الاصل) فقد اصبها الركود الأيكولوجي بسبب الاوضاع السيئة فيها.

2. تغير الموقف الديموغرافي للمدن المستقبلية، ومدن الاصل التي كانوا ساكنين فيها، ففي الأولى (المستقبلية) ارتفع حجم السكان فيها _ فالمعروف أن الهجرة الوافدة من اهم عوامل النمو السكاني _ أما مدن الاصل فقد انخفض فيها حجم السكان بسبب ترك السكان لها.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، بغداد، 2008، ص30.

النزوح الخارجي (الهجرة الخارجية)

ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ونتيجة لهذه الظروف وغيرها تنامت ظاهرة الهجرة الخارجية في العراق لتصبح ظاهرة تستحق البحث فيها وإيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

ليس معروفا كم فقد العراق من موارده البشرية لكن من المؤكد انه خسر الكثير، فقد واجه العراق في السنوات الأخيرة، وأخرى لأسباب اجتماعية نفسية)، إلا أن الموجه الأخيرة بعد عام 2003 كانت هروبا من العنف الذي تلا احتلال العراق والحرب والعمليات العسكرية وأعمال العنف المتصاعدة، والجريمة المنظمة والعنف الطائفي والتهجير القسري، ليست هناك إحصائيات دقيقة أو أرقام كمية موثقة لأعداد اللاجئين العراقيين، كما انه ليست هناك أرقام رسمية من قبل المؤسسات العراقية المهتمة بهذا الموضوع، بل ان وزارة المهجرين والمهاجرين المسؤولة عن جميع الأمور المتعلقة باللاجئين والمبعدين العراقيين، كما ينص على ذلك أمر إنشائها لم تصدر أي بيانات أو إحصاءات عن اللاجئين العراقيين، كما كانت تفعل أحيانا فيما يتعلق بالنازحين داخليا، ولا تقدم لنا الدول المستقبلة للعراقيين أيضا أية أرقام دقيقة لأعداد اللاجئين اليها، أما المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين، فإنها تقدم أرقاما تقريبية لعدد اللاجئين العراقيين، حيث لم تقدم المنظمات بإجراء إحصاء دقيق لهم، فالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين قدرت عدد اللاجئين العراقيين في عام 2006 بنحو (1.6) مليون عراقي، ثم وصل الرقم في عام 2007 إلى (2) مليون عراقي، لذا فان تصاعد عدد اللاجئين العراقيين يعد مؤشرا خطيرا على سوء الأوضاع داخل العراق (1)

التهجير القسري انتهاك مضاعف

الهجرة، واللجوء، والتهجير القسري، والنزوح، صور متعددة لوجه واحد كئيب الملامح لمأساة تزداد تفاقمًا، وتنعكس سلبا على البنية الديموغرافية والاجتماعية والسياسية، لذا يمكن النظر الى التهجير القسري بوصفه انتهاكا فظا

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، حالة سكان العراق 2010، المصدر السابق، ص26.

لأمن الإنسان وحقه في الأمن والخصوصية وفي السكن مكانا وملكية، ونسيج علاقات اجتماعية وتاريخا من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماءا للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذاكرات، تشكل جميعا رصيد الإنسان الثقافي والروحي والذي لم يصل مفهوم التنمية البشرية بعد إلى دليل لقياسه.

بلغ التهجير في العراق مستو من الخطر، جعل المجتمع الدولي ينتبه إلى حقيقة أن كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقع وان تأثيرها لن يبقى في حدود العراق، بل يتعداه إلى دول أخرى، خصوصا مع استمرار الظاهرة وتصادم أرقامها، ولم يكن التهجير القسري مجرد نتائج عرضة للنزاع بل كان نتاجا لمحاولة عزل قائم على أساس الهوية، ولفتت الأمم المتحدة في تقريرها الانتباه إلى التناقض الصارخ بين شهرة الحرب في العراق، والتي نعد من اشهر النزاعات العسكرية في العالم في الوقت الحاضر ووضع اللاجئين والنازحين بسبب هذه الحرب، والذي يجهله العالم إلى درجة كبيرة حيث لم يبدأ المجتمع الدولي مؤخرا بالالتفات والانتباه إلى مدى وحجم أزمة التهجير والنزوح الناتجة عن هذا الصراع، والتي تشكل النسب الأكبر في تاريخ الشرق الأوسط، ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عدد النازحين في داخل العراق بين محافظات إلى (1,7) مليون نازح داخليا، إضافة إلى (2,2) مليون لاجئ خارجيا⁽¹⁾. وفي أدناه إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول هجرة سكان العراق نحو الخارج.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، بغداد، 2009، ص 77 وما بعدها.

الجدول رقم (4)

إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول النزوح الخارجي في العراق (1)

المنظمة	السنة	عدد السكان
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين	2006	1.6 مليون نازح
	2007	1.8 مليون نازح
	2008	2 مليون نازح
	2009	2,2 مليون نازح

أن النزوح الخارجي اثر في الوضع الداخلي للمجتمع العراقي من نواحي عديدة يمكن أن نخلصها حسب وجهة نظرنا الى ما يلي:

1. تغير الوضع السكاني في العراق، فترك المواطن الاصلي (البلد) والهجرة الى البلدان المجاورة يعد خسارة ديموغرافية للعراق.
2. تغير التوليفة السكانية للعراق، إذ ارتفعت معدلات الاناث عن الذكور بسبب أن غالبية المهاجرين هم من الذكور.
3. انخفاض مؤشرات الزواج بسبب انخفاض معدلات الذكور مقارنة مع الاناث.
4. خسارة الكوادر العلمية والخبرات والمختصين بسبب الهجرة الى الخارج.
5. ضعف ثقة المواطن بالمستقبل في البلد والتفكير باللجوء الى الهجرة.